# تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)

## 31 مايو/أيار 2024

1- ينعقد الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي **(البرنامج)** سنويا، ويوفر منصة للدول الأعضاء لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الوكالات، بمشاركة كل من أعضاء المجالس التنفيذية الأربعة ومراقبيها، وكذلك رؤساء ست وكالات. وفي عام 2024، طلبت المجالس التنفيذية إجراء مناقشة حول دور الحوكمة الفعالة، من قبل الهيئات الرئاسية، في تعزيز تعددية الأطراف وحول فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2- وافتتح الاجتماع رئيس الاجتماع المشترك، وهو رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأعرب رئيس الاجتماع عن تقديره لحضور رؤساء المجالس وكذلك رؤساء جميع شركاء الاجتماع المشترك ونوابهم. وشدد الرئيس في ملاحظاته على أن الهيئات الرئاسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها تضطلع بدور حاسم في دعم أنشطة كل وكالة والإشراف عليها، وكذلك في ضمان تنفيذ كيانات الأمم المتحدة لواجباتها المنبثقة عن مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف والمبادرات المشتركة. وقد أدى التوجيه الاستراتيجي، والرقابة والمساءلة التي قدمتها المجالس التنفيذية دورا حاسما في ضمان قدرة هذه المنظمات على تنفيذ ولاياتها بفعالية وكفاءة أكبر، وتحقيق النتائج على مستوى المنظومة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وفي نهاية المطاف، تضمن المجالس التنفيذية فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبما أن العالم يتغير ويصبح أكثر تعقيدا، يجب أن تتطور أيضا الهيئات الرئاسية للأمم المتحدة. وتشهد القرارات التي اتخذتها المجالس التنفيذية في السنوات الأخيرة على حقيقة أن المجالس لم تكن مدركة للحاجة إلى التطور فحسب، بل كانت تتخذ إجراءات استباقية.

3- وشدد الرئيس على أن فعالية كيانات الأمم المتحدة في البلدان تعتمد على فعالية مجالسها التنفيذية، التي تضمن أن تكون جميع الإجراءات المتخذة قائمة على أساس عملي ومستجيبة لاحتياجات المجتمعات المحلية. وأشار إلى أن التعاون المتعدد الأطراف من خلال منتديات مثل الاجتماع المشترك كان بالغ الأهمية للتصدي للتحديات الإنمائية المتزايدة في عالم سريع التغير. ومع تبقي ست سنوات فقط حتى عام 2030 وتزايد الأزمات، حرصت المجالس على أن تتمكن وكالات الأمم المتحدة من الاضطلاع بولاياتها وأن تفي بالأغراض المنشودة منها. وتطلّب ذلك تكييف أساليب عمل المجالس الرئاسية نفسها، وقواعدها، واتخاذها للقرارات وطرائق عقد اجتماعاتها.

4- وأشار الرئيس إلى الطلبات التي قدمتها المجالس التنفيذية لإجراء استعراضات خبراء لمهام الرقابة والحوكمة فيها. وعلى سبيل المثال، أجرى **البرنامج** في عام 2023 تقييما لأطر وعمليات الحوكمة لديه لتحديد فرص تحسين الكفاءة والفعالية. وقدم الاستعراض الذي أجرته خبيرة استشارية مستقلة مجموعة من التوصيات للمجلس لتقديم أفضل مشورة ودعم استراتيجيين ممكنين **للبرنامج**. ثم أنشئ فريق عامل تابع للمجلس التنفيذي لاستعراض التوصيات ووضع خطة تنفيذ للتوصيات التي وافق عليها المجلس. وأشار الرئيس أيضا إلى أنه في عام 2023، وبناء على طلب المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أجرت وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة تقييما لوظائف الحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية الثلاثة. وسلط الاستعراض الضوء على فرص التحسين في مجالات رئيسية للحوكمة، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات، والهيكل، والعمليات، والنظم.

5- وأتاح كلا هذين الاستعراضين فرصا للتفكير في كيفية تقوية المجالس التنفيذية لتعزيز أدوارها في مجالي الحوكمة والرقابة. وفي إطار الجهود الجماعية التي تبذلها المجالس لتشجيع تعددية الأطراف، ينبغي أن يؤدي كل دولار يتم استثماره إلى نتائج ملموسة. ومن المبادئ الأساسية لتعددية الأطراف المساواة بين الأمم. ومن هذا المنطلق، شجع الرئيس الأعضاء على استكشاف منصات جديدة للعمل معا لتعزيز أطر الحوكمة من أجل تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال العمليات الحكومية الدولية مثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ومن خلال التعاون الأقوى والاتصالات المفتوحة، يمكن لجميع الأطراف المضي قدما بعزم متجدد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6- وتحدث الأمين العام المساعد لتنسيق التنمية نيابة عن نائبة الأمين العام، فأبرز الدور الحاسم للمجالس الرئاسية في النهوض بتعددية الأطراف والتنمية المستدامة، وتولي ريادة التغيير داخل منظومة الأمم المتحدة. وكان ذلك ممكنا بسبب تواؤم قرارات المجالس مع القرارات الأوسع نطاقا للأمم المتحدة بشأن تنسيق الحوكمة. وأعرب عن امتنانه للكيانات التي قادت هذه الرحلة، وأشار إلى أن الدول الأعضاء تتمنى استمرار هذا التقدم. وقد استلزم حجم أهداف التنمية المستدامة وطموحها أن تواكب المؤسسات المتعددة الأطراف الاحتياجات المتغيرة. ويتعين على الهيئات الرئاسية لكيانات الأمم المتحدة أن تغتنم جميع الفرص للتفكير في التوجيهات التي تتلقاها والبناء على علاقات عملها الإيجابية. وقد كانت هناك فرص كبيرة لبناء روابط أقوى من ذلك بين عمليات الحوكمة في الأمم المتحدة.

7- وقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة توجيهات مفيدة في هذا الصدد. وللمرة الأولى، قُدمت لمحة عامة كاملة عن الكيفية التي أدمجت بها وكالات الأمم المتحدة متطلبات الإصلاح. وستكون الجولة الأولى من المناقشات التي ستجريها الكيانات بشأن هذا الموضوع موضع ترقب كبير. وسيكون للمجالس التنفيذية دور مركزي في النهوض بتنفيذ اتفاق تمويل جديد. وفي الدورة الأخيرة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات قبل عام 2030، سيكون من الممكن تحديد مسار طموح للسنوات الأربع المقبلة. ومع اقتراب موعد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، حان الوقت لتجديد التركيز على هذه الأهداف. وأعاد رئيس المجلس التنفيذي **للبرنامج** التأكيد على أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وغيره من العمليات المتعددة الأطراف كانت فرصا مهمة لتحديد سبل تحسين الحوكمة العالمية والتأثير على الرؤية من أجل نظام متعدد الأطراف أكثر فعالية وتوحيدا لضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وشملت أدوار المجالس التنفيذية ضمان التعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في القدرة على الصمود والتنمية المستدامة. وفي ضوء التحديات التي تواجه العالم، كان من الأهمية بمكان التفكير في ما إذا كانت حوكمة هذه الكيانات ملائمة للتصدي لهذه التحديات الملحة وتوحيد الأداء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8- وأتاحت جلسة الاجتماع المشترك فرصة لتبادل الآراء بشأن استعراض وحدة التفتيش المشتركة لعام 2023، والذي سلط الضوء على إمكانيات تحسين منظومة الحوكمة ووظائفها، وكيفية الاستفادة القصوى من هذه الإمكانات. وعلى مدار الجلسة، أتيحت الفرصة لرؤساء الكيانات الستة ونوابهم للتعبير عن آرائهم في ما يتعلق بترتيبات الحوكمة في وكالاتهم وكيف يمكن تحسينها. وكانت هذه أيضا فرصة للنظر بشكل جماعي في الكيفية التي يمكن أن يكون بها الاجتماع المشترك أكثر كفاءة وفعالية في توفير الرقابة. وتتوخى وثيقة "المسار من أجل المستقبل"، التي يجري التفاوض بشأنها حاليا في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، قسما خاصا بتحويل الحوكمة العالمية للتغلب على التحديات التي تواجه العالم اليوم. وبصفتهم رؤساء منظمات، كان للحاضرين في جلسة الاجتماع المشترك دور أساسي في هذا الشأن. وشجع رئيس المجلس التنفيذي **للبرنامج** جميع أعضاء المجلس ورؤساء الكيانات على استخدام هذه المنصة الفريدة من نوعها لطرح أفكار من كياناتهم على طاولة النقاش. فمن خلال الحوار المفتوح فقط يمكن لشركاء الأمم المتحدة العمل مع الحكومات للتصدي للتحديات التي يواجهها كل منهم وزيادة فعاليتهم إلى أقصى حد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9- وافتتح مدير الاتصالات والشراكات الاستراتيجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان حلقة نقاش مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة الست المشاركة ونوابهم. وكان الهدف من هذا النقاش التفاعل المباشر مع الإدارة العليا للوكالات وجمع وجهات نظرهم حول دور الهيئات الرئاسية – والمجالس التنفيذية على وجه التحديد – وكيف يمكن للوكالات العمل بفعالية أكبر مع المجالس من أجل تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10- وشددت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن المجالس التنفيذية هي تعبير جوهري عن المنصات الشاملة لتعددية الأطراف للتعاون وصنع القرار بتوافق الآراء. ولم تكن هذه المجالس حاسمة فحسب في ضمان قدرة الوكالات على تنفيذ ولاياتها بفعالية وكفاءة، بل كانت حاسمة أيضا في تحقيق الأثر على نطاق المنظومة. وكان تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد إلى حد كبير على المساءلة: وتؤدي المجالس التنفيذية دورا فائق الأهمية في مساءلة وكالات الأمم المتحدة عن أدائها. وكانت هناك روابط قوية بين المجالس والنتائج المحققة على أرض الواقع، وهي في نهاية المطاف ما تقاس به وكالات الأمم المتحدة. وتماشيا مع رؤية الأمين العام بشأن الأمم المتحدة 2.0، تؤدي المجالس التنفيذية دورا رئيسيا في تعزيز المرونة، والتركيز على الأفراد، وإدارة المخاطر، واستخدام البيانات والاستشراف – ليس فقط بالنسبة إلى فرادى وكالات الأمم المتحدة ولكن بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها.

11- وردا على سؤال حول ما إذا كانت المجالس التنفيذية قد وجهت وكالات الأمم المتحدة إلى التنسيق بفعالية أكبر بشأن المواضيع الشاملة، أبرزت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التحديات المترابطة التي يواجهها العالم. وفي هذا السياق، سيعتمد نجاح عمل وكالات الأمم المتحدة على قدرتها مجتمعة على توحيد أدائها. وكانت الطريقة التي عالج بها شركاء الأمم المتحدة مسألة التقاطع وتعميم المواضيع الشاملة أمرا بالغ الأهمية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة – ولا سيما الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين. فبدون مشاركة النساء والبنات وريادتهن، لن تكون أهداف التنمية المستدامة الأخرى قابلة للتحقيق. ويشكل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والذكرى السنوية لإعلان بيجين+30، وغيرهما من الاجتماعات فرصا رئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

12- وأعادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تأكيد التزامها بالتنسيق الفعال، والاتساق وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وستكون خطط التعجيل بالمساواة بين الجنسين محركا رئيسيا وأداة مساءلة لجميع الشركاء. وكان توجيه المجالس بالغ الأهمية لهذا المستوى من التنسيق بين الوكالات. وعلى سبيل المثال، كانت المجالس التنفيذية توجه الوكالات بشأن: 1) ترويج العمل على نطاق المنظومة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، وتشجيع بيئات العمل الآمنة؛ 2) وضع حلول متكاملة، بما في ذلك التقييمات المشتركة، وتحليلات الاحتياجات، والتخطيط التعاوني (ركزت 44 في المائة من برامج الأمم المتحدة المشتركة على هدف التنمية المستدامة 5 والمساواة بين الجنسين في عام 2023)، والزيارات الميدانية المشتركة وملحق للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للإبلاغ المنسق؛ 3) مواءمة عمليات التخطيط الاستراتيجي من أجل تنسيق النواتج وتعزيز أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

13- وأجاب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على سؤال حول الكيفية التي يمكن بها لكيانات الأمم المتحدة، بتوجيه من هيئاتها الرئاسية، أن تتكيف مع طرائق العمل الجديدة داخليا في كل منظمة وخارجيا مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين في سعيها لتحقيق مزيد من التأثير والكفاءة. ولم تكن هناك حاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بطرائق العمل الجديدة من قبل المشاركين في الاجتماع المشترك فحسب، بل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها في استجابتها الجماعية لمبادرة الأمم المتحدة 2.0. وسلط الضوء على ثلاث طرائق جديدة يعمل بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. فأولا، تجاوزت رحلة التحول الداخلي للمكتب معالجة أزمة واحدة، وشكلت استعراضا كاملا للثقافة التنظيمية: بناء القدرات في ما يتعلق بمجالي الأدلة والتعلم؛ وتعزيز إدارة المشاريع والحوافظ؛ وضمان ملاءمة العمليات ونظم المعلومات للغرض منها. وشمل ذلك تنقيح اللوائح المالية، وتجديد أطر السياسات، ووضع إطار عمل جديد لإدارة المخاطر، وضمان إدارة شفافة للإيرادات الصافية الصفرية. وقام المجلس التنفيذي بمساءلة المنظمة في هذه العملية وقدم التوجيه والدعم طوال رحلة صعبة وناجحة. وثانيا، لزيادة كفاءته، أنشأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مراكز مهمات لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان المكتب يعمل على مواءمة طريقة عمله من خلال إقامة شراكات مع وكالات أخرى. وثالثا، التزم المكتب بتسريع العمل المناخي في إطار عملياته ومن خلال مشاريعه مع الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المكتب العمل مع شركاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل إنشاء مكاتب خلفية مشتركة واستفاد من الخدمات المشتركة العالمية مثل Web Buy Plus ومركز الحجوزات التابعين للأمم المتحدة. وجرى تشجيع الوكالات الشريكة على استخدام المزيد من منصات الخدمات المشتركة. وسيدعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه كيانا قائما على المشاريع وغير برنامجي وغير معياري، منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال نظام المنسقين المقيمين، الذي مكّن التعاون بين الوكالات ويسّر إقامة الشراكات مع الدول الأعضاء.

14- وقدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمثلة على الكيفية التي اعتمدت بها الوكالات على مجالسها التنفيذية للتكيف مع الظروف المختلفة – على سبيل المثال أثناء الأزمات – وأصبحت أكثر قدرة على الصمود. وفي معرض إشارته إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 162/48 الذي يحدد أدوار المجالس التنفيذية، أبرز أهمية المجالس التنفيذية بوصفها حارسة لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تحدد ولايات جميع كيانات الأمم المتحدة والدعم الإداري العام. وفي ظروف الأزمات، كانت قيادة المجالس التنفيذية حاسمة في معايرة استجابات الإدارة النشطة من أجل الحفاظ على الأداء داخل المجتمعات المحلية. وعلى سبيل المثال، خلال جائحة كوفيد-19، دعم المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإدارة في اتخاذ القرارات التي سمحت بالصرف السريع وإعادة تشكيل التمويل في سياق متطور ومعقد.

15- كما دعم المجلس الدعوة وتعبئة الموارد، مما أتاح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع 131 خطة استجابة اجتماعية واقتصادية وطنية إلى جانب مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وشدد المدير على أهمية الحوار المستمر بين المديرين التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة ورؤساء المجالس والمكاتب، مما يسّر التوجيه في الوقت المناسب وواءم بين قرارات المديرين التنفيذيين والمجالس. وقدم المدير مثالا على هذا الحوار المستمر والشراكة مع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بوضع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتوازي مع الإصلاح الجاري في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والقرارات المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ووفر اعتماد المجلس التنفيذي لخطة استراتيجية "جاهزة للإصلاح" لكل من المجلس والإدارة المرونة اللازمة للاستجابة للسياق المتغير. وساعدت أيضا هذه المشاركات على ضمان قيام الرؤساء التنفيذيين بتزويد المجالس، التي يخضعون للمساءلة أمامها، بمعلومات واضحة وفي الوقت المناسب لاتخاذ قرارات مستنيرة تمكّن الوكالات من تحقيق النتائج.

16- وتكلمت المديرة التنفيذية لليونيسف عن الدور الذي قامت به المجالس التنفيذية في تعزيز التعاون وفعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فأبرزت أهمية القرارات المتوائمة بين المجالس التنفيذية. ويسّرت الفقرات المشتركة بين مقررات المجالس التنفيذية المواءمة على الصعيد القطري. وأشارت إلى أن الدراسة الاستقصائية السنوية لليونيسف بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدمت دليلا على أن وكالات الأمم المتحدة كانت أكثر قدرة على مساعدة الدول الأعضاء في تلبية الأولويات الإنمائية نتيجة لإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقدمت المديرة التنفيذية أمثلة عملية على المواءمة، ووصفت كيف أن برنامجا مشتركا في ميكرونيزيا بشأن التحول الرقمي حقق خطوات كبيرة في مجالات التعليم، والمساواة بين الجنسين والأمن البحري. وفي جامايكا، ساعد العمل المشترك الحكومة على تنفيذ توصيات استعراض الإنفاق العام، واستحداث منظومة جديدة لتوقع الاحتياجات من الموارد التعليمية. ومع سعي شركاء الأمم المتحدة إلى تسريع وتيرة التقدم في خطة عام 2030، أظهرت هذه الأمثلة إمكانية تحقيق ذلك من خلال برامج مشتركة لتوسيع نطاق الجهود المبذولة حاليا.

17- وتحدث نائب المديرة التنفيذية **للبرنامج** عن الحاجة إلى المزيد من المجالس التنفيذية لتيسير عمل الوكالات وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي معرض إشارته إلى الفجوة غير المسبوقة بين الاحتياجات والموارد المتاحة، شدد على أن المجالس يمكن أن تلفت الانتباه إلى قيود الموارد، وتساعد على تعبئة الموارد، وتساعد وكالات الأمم المتحدة على العمل بكفاءة أكبر حتى تتمكن من إيجاد طرائق مبتكرة لسد فجوة الموارد. وفي ظل بيئة سياسية متزايدة التعقيد ومشاركة متزايدة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في العمليات الإنسانية، كان توجيه المجالس حاسما أيضا للمساعدة على ضمان استمرار وكالات الأمم المتحدة في الالتزام بالمبادئ الإنسانية. وقد واجهت هذه المبادئ تحديات في بعض الأحيان، واحتاجت الوكالات إلى الدعم كي تبقى متسقة وتتبع نهجا قائما على المبادئ. وأخيرا، شدد على أهمية توافق الآراء والوحدة داخل المجالس التنفيذية خصوصا في ما يتعلق بالقضايا الصعبة. ففي عالم يسوده الاستقطاب، كانت الوكالات بحاجة إلى أن تتحد الدول الأعضاء وتظهر توافقا في الآراء حول ولايتها ككيانات تابعة للأمم المتحدة. ويمكن لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقبل أن يكون فرصة رئيسية لتأكيد هذه الولاية العالمية المشتركة.

18- وقدم الجزء الثاني من حلقة النقاش تأملات حول المستقبل. وسُئل القادة التنفيذيون عما يمكن أن تفعله الوكالات لتحسين دعمها للهيئات الرئاسية في مسارها نحو أن تصبح أكثر "ملاءمة للمستقبل".

19- وأشارت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن الدعم السياسي الذي تتلقاه الوكالات من المجالس التنفيذية كان حاسما. وفي حين أن الجلسات الرسمية كانت تعقد ثلاث مرات فقط في السنة، فإن المجالس التنفيذية كانت ترافق الوكالات يوما بعد يوم. وضمن هذا الحوار المستمر أن تظل البرامج مستجيبة للاحتياجات المتطورة باستمرار. وكان لمداخلات الدول الأعضاء في اجتماعات المجالس ثقل هائل تجاوز جدران قاعات المجالس. ودفعت المجالس التنفيذية الوكالات إلى التكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة. كما كان لها السبق في اعتماد طرائق عمل مختلفة خلال جائحة كوفيد-19. وكانت إحدى الطرائق التي يمكن للوكالات من خلالها دعم المجالس التنفيذية في أن تصبح أكثر ملاءمة للمستقبل هي وضع استراتيجيات متينة للتواصل وسرد القصص التي ساعدت المجالس التنفيذية على التواصل بصورة أكثر فعالية حول عمل الوكالات، وبناء الثقة والمشاركة. وأتاحت الزيارات الميدانية المنظمة – مثل الزيارة الميدانية المشتركة وزيارات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع – للمجالس التنفيذية أن تراقب مباشرة عمل الوكالات وتأثيرها على أرض الواقع. ونظمت أيضا الوكالات مزيدا من جلسات الإحاطة غير الرسمية للسماح بإجراء حوار تقني متعمق، مما أتاح للمجالس التنفيذية الحصول على بيانات آنية لاتخاذ القرارات.

20- وسلطت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على رؤية الأمين العام الجريئة لأمم متحدة تطلعية 2.0 وجعل الوكالات وهيئاتها الرئاسية ملائمة للمستقبل. ويستمر نموذج أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وطرائق التنفيذ والبصمة العالمية في التطور من أجل تنفيذ ولاية الهيئة بنجاح والتصدي لمقاومة المساواة بين الجنسين. ويمكن للأمم المتحدة 2.0 وهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2.0 أن تكونا بمثابة عاملين محفزين قويين لتعزيز الابتكار والقدرة على التنفيذ على نطاق الأمم المتحدة، بما في ذلك دعم الوكالات لعمل هيئاتها الرئاسية. بيد أن تحقيق هذا الهدف يتطلب ثقة أكبر، وزيادة القدرات، والمزيد من الموارد على جميع المستويات – من أجل منظومة أمم متحدة إنمائية أكثر اتساقا وتنسيقا وكفاءة تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

21- وشدد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على ضرورة أن تكون الوكالات مستعدة لتجاوز "الكيفية" إلى "ماذا لو" والحاجة إلى مزيد من التركيز على الاستشراف، وأشار إلى أن جائحة كوفيد-19 كانت مفاجأة للكثيرين، على الرغم من أنها كانت جزءا من العديد من عمليات الاستشراف. ومن شأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل أن يتيح فرصة لسد الفجوات

في السياسات والتمويل، فضلا عن الفجوات في التنفيذ وجعل الأمم المتحدة أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات غير المتوقعة. وعلى الرغم من التمويل الكافي وإصلاحات السياسات، كانت قابلية المشاريع للتمويل تتقوض بسبب نقص القدرات والمساعدة التقنية. ويمكن للمحادثات حول ما نجح ومواءمة تنفيذ المشاريع مع أهداف التنمية المستدامة أن تقطع شوطا طويلا في سد فجوة القدرات. كما يمكن للمجالس التنفيذية أن تأخذ زمام المبادرة في المواضيع التي لا يمكن أن تعالجها وكالة واحدة، مثل التحويل إلى الطاقة المستدامة وتحول المنظومات الغذائية. ومن شأن المناقشات بين المجالس التنفيذية أن تسهم في التعاون الملموس بين الوكالات بشأن هذه المسائل، استنادا إلى التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

22- وأبرز مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمكانية تحسين الوكالات دعمها للهيئات الرئاسية من خلال زيادة كفاءة تدفق المعلومات بين الرؤساء التنفيذيين والمجالس التنفيذية، ومن خلال تحسين نوعية المعلومات وسهولة استخدامها. وشدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية تبادل الكم الهائل من المعلومات والرؤى التي يجمعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – على سبيل المثال من خلال تقرير التنمية البشرية، وتقرير الاتجاهات المستقبلية وتقرير الدول الجزرية الصغيرة الرقمية – لدعم أعضاء المجلس في أداء مهامهم المتعلقة بالرقابة والحوكمة. وأشار إلى القيود التي يواجهها أعضاء المجلس في ما يتعلق بالقدرات، فسلط الضوء على أهمية تحسين تواتر التفاعلات بين الإدارة والمجالس. وشدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الدور الحاسم الذي تضطلع به المجالس في حماية الشفافية والمساءلة في منظومة الحوكمة في الأمم المتحدة.

23- وفي معرض حديثها عن أهمية التعاون، شددت المديرة التنفيذية لليونيسف على فعالية البرامج وقيادتها. وأشارت إلى أن المواءمة بين الوكالات تنبع من الدعم القوي من الهيئات الرئاسية. ويمكن للوكالات التي قامت بمواءمة وثائق البرمجة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تزيد من تعزيز التعاون بين الوكالات. وأوضحت أن فعالية البرامج في المستقبل تنطوي على تقاسم الأعباء بفعالية. ومضت المديرة التنفيذية لليونيسف إلى القول إنه عندما تُصدر المنظومة توجيهات بشأن التعميم، وتقر المجالس التنفيذية بأهميتها، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تبرمج بفعالية أكبر. ومن الأمثلة الإيجابية على هذا النهج الاستراتيجية المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، واستراتيجية الأمم المتحدة للشباب. وكانت وكالات الأمم المتحدة تقوم بعمل رائع بفضل دعم مجالسها التنفيذية. ولا تزال هناك فجوات في الموارد، ولكن اتفاق التمويل المقبل يمكن أن يساعد وكالات الأمم المتحدة على معالجة هذه المسائل.

24- وأعرب نائب المديرة التنفيذية **للبرنامج** عن تقديره للفرصة التي أتيحت له لمناقشة هذه المسائل مع المجلس التنفيذي من خلال استعراض الحوكمة، وأشار إلى أن هذه العملية – التي تملكها الدول الأعضاء – أثارت الكثير من التفكير الداخلي بشأن الشفافية والانفتاح. وتطلبت الشفافية الثقة بدلا من الخوف من التداعيات المترتبة على طرح القضايا الحساسة على الطاولة. ويمكن للاجتماعات غير الرسمية مع المجلس أن تسهم في عدم تناسق المعلومات بين أعضاء المجلس بسبب عدم قدرة جميع الأعضاء على الحضور. ومن شأن إجراء عدد أقل من المشاركات، ولكن بشكل أكثر استراتيجية، مدعومة بالمعلومات الصحيحة، أن يقطع شوطا طويلا في معالجة أوجه عدم التناسق. وكان توجيه المجلس مطلوبا للوكالات لفهم الأولويات القصوى وما ينبغي أن يتم إلغاء أولوياته في بيئة تمويل أكثر ضيقا.

25- وخلال مناقشة تفاعلية بين الدول الأعضاء ورؤساء كيانات الأمم المتحدة، أثارت الوفود النقاط التالية:

- إن الحوكمة الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا تعتمد على الرقابة فحسب، بل أيضا على القدرة على تحديد الاحتياجات. وينبغي أن تكون المجالس التنفيذية مجهزة لتوجيه الوكالات في الوفاء بولاياتها. وينبغي معالجة أوجه عدم التناسق والفجوات في القدرات من أجل تجنب تقويض مبدأ المساواة بحجة الكفاءة.

- شملت الإجراءات العملية لتجنب الازدواجية مواءمة جداول الأعمال في مجالات التركيز الرئيسية والاتصالات المحسنة. وبالإضافة إلى ذلك، كان الدعم المستمر لمنظومة المنسقين المقيمين أمرا بالغ الأهمية لتحقيق هذه النتائج على مستوى المجتمع المحلي. ومن خلال تحسين فعالية وانتظام التقييمات والاستعراضات، ستواصل المجالس التنفيذية دعم تحسين التنفيذ.

- أعرب المجلس عن تقديره لاستعراض وحدة التفتيش المشتركة وتطلع إلى التداول بشأن الاستجابة لتقرير وحدة التفتيش المشتركة – وهي فرصة لتعزيز التنسيق وضمان أن تظل هياكل الحوكمة والرقابة ملائمة للغرض. وتواءم الاجتماع المشترك لعام 2024 مع عملية المراجعة الذاتية المنبثقة عن استعراض الحوكمة في **البرنامج** وتقييم وحدة التفتيش المشتركة. وكان التعلم واعتماد الممارسات الجيدة من جميع أنحاء الأمم المتحدة أمرين أساسيين. وكانت هذه المحادثة مجرد عنصر واحد من عملية تفكير أعمق في المنظومة من خلال الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وأوصى أعضاء المجلس بإنشاء فريق عامل للتداول بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة وأعربوا عن دعمهم لهذه العملية.

- خلصت الدول الأعضاء إلى أنه من الصعب مواكبة العديد من الأنشطة وضمان حوكمة قوية ومبسطة. وكان هناك تفاؤل بأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة ستؤدي إلى عمليات حوكمة واضحة ومراعية للمخاطر تتماشى مع إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وأقر أعضاء المجلس بدورهم في توفير حوكمة منسقة لدعم التغييرات الصعبة التي يتعين على الوكالات القيام بها. فأي فشل في الحوكمة سيكون له تداعيات خطيرة على ثقة الجمهور في الأمم المتحدة، وبالتالي على التمويل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أقروا أيضا بالحاجة الملحة التي يجب أن تتطور بها الحوكمة، نظرا إلى الاحتياجات الكبيرة في جميع أنحاء العالم.

- كان من المشجع استعداد الوكالات للعمل مع مجالسها. وقد جعلت مثل هذه التفاعلات تعددية الأطراف أكثر وضوحا وأثبتت فعاليتها. كما أن بناء التضامن والثقة سيقتضي أيضا مراعاة أوجه عدم التناسق بين البلدان.

- مع تزايد الاحتياجات الإنسانية، سيكون من الأساسي ضمان قيام هيئات رئاسية فعالة واستراتيجية بمساءلة وكالات الأمم المتحدة. وكان هناك اتفاق على الحاجة إلى مزيد من التفكير في مشاركات أفضل وأكثر ملاءمة للغرض – وليس في المزيد من التقارير. ورحب أعضاء المجلس بمزيد من الفرص لمناقشة هذه المواضيع المهمة، من أجل نظام متعدد الأطراف أكثر اتساقا يمكنه تحقيق المزيد بموارد أقل.

- إن تشجيع تعددية الأطراف سيعتمد في نهاية المطاف على الحوار المفتوح والمساحات الشاملة بين الهيئات الرئاسية. وتساءل الأعضاء عن الكيفية التي يمكن بها استخدام تقييم وحدة التفتيش المشتركة لتعزيز التنسيق، وعما إذا كان من الممكن تبادل خبرات الوكالات في مجال إصلاح الأمم المتحدة مع الهيئات الرئاسية لتحسين حوكمتها.

26- وردا على ذلك، أعربت المديرة التنفيذية لليونيسف عن أن هذا الوقت كان عصيبا بالنسبة إلى كثير من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تستجيب لهذا المستوى من الاحتياجات إلا بالعمل معا. وسيكون للمجالس دور حاسم في هذا العمل، وكان دعمها وثقتها موضع تقدير كبير. وقد أسهمت الثقة التي أولتها المجالس لوكالاتها في رقابتها الفعالة. وأعربت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديرها لدور المجلس كقناة لتنفيذ البرامج. وكانت الحوكمة المتكاملة والعمل في محور العمل الإنساني وبناء السلام أمرا بالغ الأهمية – خصوصا مع استمرار تقلص الموارد. وكان إضفاء الطابع المحلي وتقديم الخدمات من خلال المنظمات المحلية حلين واعدين، وكان إشراف المجلس موضع تقدير لضمان المساءلة. وينبغي على الوكالات ومجالسها معا أن تضمن عدم تسييس احتياجات المجتمعات المحلية.

27- وسلط نائب المديرة التنفيذية **للبرنامج** الضوء على أهمية المخاطر والضمان، وأكد أن منظومات الحوكمة المتينة مكنت الوكالات في نهاية المطاف من تقديم المساعدة حيثما كانت الحاجة إليها ماسة. وقال إن العمل في بيئات معقدة ينطوي على مخاطر: فالوكالات بحاجة إلى دعم مجالسها في فهم هذه المخاطر وتقاسمها. وأوصى بألا تكون الشراكات منظمة من المقار، بل ينبغي أن تركز على التنفيذ وأن تكون مصممة خصيصا لتناسب سياق كل بلد. وقد تشمل أيضا هذه الشراكات شركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة. وشدّد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أهمية الإدارة السليمة للمخاطر أثناء التنفيذ في السياقات التي ليس فيها وجود كبير للأمم المتحدة. وكان من المثير للإعجاب أن الوكالات بقيت وقدمت خدماتها في هذه السياقات، موفرة الحماية للناس في أوضاع صعبة. وكان من الضروري أن تركز المناقشة على ما تم تعلمه في هذه السياقات وعلى المشاكل التي تقوض محور العمل الإنساني وبناء السلام والتنمية. ويتطلب هذا البعد من المخاطر مناقشة أكثر انفتاحا عبر وكالات الأمم المتحدة.

28- وسلطت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على أهمية شراكات الوكالات مع مجالسها، فذكرت بالتفصيل القيمة الهائلة لهذه العلاقات بالنسبة إلى وكالات الأمم المتحدة. وأعربت عن استعداد هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب شركائها، للعمل على تنفيذ توصيات المجلس لتحسين الحوكمة. ودعمت الهيئة جميع الفرص المتاحة لجعل المجالس التنفيذية أكثر فعالية. وفي خضم التحديات العديدة التي تواجه النساء والبنات في جميع أنحاء العالم، ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنفيذ توجيهات المجلس لتحقيق أعلى المعايير. واختُتمت الجلسة التفاعلية بتذكير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن موظفي الأمم المتحدة غالبا ما يعملون في سياقات صعبة للغاية، مما يعرض حياتهم للخطر أثناء تأدية واجبهم. وذكّر المشاركين بأن المناقشات التي أجريت اليوم لها نتائج حقيقية للغاية في جميع أنحاء العالم. وأسفرت أعمال إدارة المخاطر التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة ومجالسها عن آثار حقيقية للغاية على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.

29- وأعرب نائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف عن امتنانه العميق لجميع الحاضرين لمشاركتهم في هذا المنتدى الهام. وقال إن تعزيز تعددية الأطراف سيكون أكثر أهمية من أي وقت مضى في السنوات القادمة. ولخص المناقشة التي دارت في هذا اليوم فشدد على أن المجالس التنفيذية لها أهمية حاسمة في تشغيل وكالات الأمم المتحدة بفعالية وكفاءة، فهي توجهها نحو تحقيق نتائج فردية وعلى نطاق المنظومة، وتمضي قدما نحو أمم متحدة أكثر حداثة وتوجها نحو المستقبل. وقد أدت استعراضات الحوكمة والرقابة دورا حاسما؛ وسيكون تقرير وحدة التفتيش المشتركة في صميم المناقشات في المستقبل. وإلى جانب الالتزام المتجدد بتعددية الأطراف بين كيانات الأمم المتحدة، أكد مجددا الحاجة إلى المشاركة المتوازنة. وتميزت المناقشات بشأن المزيد من المشاركة المنسقة والقائمة على البيانات والفعالة بين وكالات الأمم المتحدة والهيئات الرئاسية بالإيجابية. وسيكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقبل فرصة أخرى لمواصلة المشاركة المتعددة الأطراف بشأن القضايا الحاسمة التي تواجه المجتمع الإنمائي.

30- واختتمت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الجلسة بتسليط الضوء على أهمية استعراض وحدة التفتيش المشتركة وتقييم الحوكمة في **البرنامج**. وسيكون من المهم تبادل التوصيات المحددة في تقييمات المجالس التنفيذية المختلفة. ويمكن تشاطر أفضل الممارسات المحددة في أحد التقييمات لزيادة فعالية جميع المجالس. وسيكون بناء القدرات والجلسات الدورية غير الرسمية أمورا بالغة الأهمية لتعزيز فهم أعضاء المجلس الجدد لوظائف الهيئات الرئاسية. ومن شأن ذلك أن ييسر المشاركة المنصفة والشاملة لجميع الأعضاء. وستكون المشاركة النشطة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ضرورية بصفة خاصة لضمان انعكاس أولويات المجلس في نتائجه. وبالمثل، فإن إدماج هذه النتائج في خطط واستراتيجيات هيئات الرقابة التنظيمية سيكون أمرا أساسيا لتحسين الحوكمة واتخاذ إجراءات فعالة. وتعلقت عدة مداخلات بضرورة تحسين الاتصال من أجل نقل الأدوار الهامة التي تضطلع بها الهيئات الرئاسية إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والجمهور وأصحاب المصلحة الآخرين. وشددت المناقشة على أهمية مواصلة الحوار المفتوح والمنتظم لإبقاء الجميع على اطلاع وضمان الاستفادة من التعقيبات القيمة. وسيتعين أن تستمع الدول الأعضاء والوكالات إلى بعضها البعض من أجل فهم أين تكمن مختنقات الاتصال.

31- وفي سياق تبسيط الحوكمة داخل منظمات الأمم المتحدة، لا يمكن إغفال النساء والبنات – اللواتي يشكلن نصف سكان العالم. وبالإضافة إلى النساء والبنات، ينبغي أيضا مواصلة التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، لأن هاتين الفئتين تقعان في صميم التنمية. وبالعمل معا، سيكون من الممكن مواجهة التحديات التي تنتظرنا والتغلب عليها، مع إعطاء الأولوية لبقاء الإنسان.

32- واختتم الدورة رسميا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي شكر جميع الحاضرين على مشاركتهم، وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تنسيق الاجتماع. واختتم كلمته بالتشديد على أهمية الأفكار التي طُرحت خلال الاجتماع المشترك في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وما بعده.